

معركة لي الذراع بين الغنوشي وقيس سعيد



والآن يبدو أن هذا التعديل سيفرض عليه التأجيل لبعض الوقت، أو ربما الإلغاء، بعد نقل المعركة إلى ملعب البرلمان وإعادة تحريك ورقة سحب الثقة من الغنوشي في رئاسة البرلمان للضغط عليه وإظهار أن الفريق الخصم يمتلك ما يكفي من الأوراق لإفشال خطط النهضة. ويقطع النظر عن جدية سحب الثقة من الغنوشي وفرص نجاح هذه المناورة في ظل قلب التحالفات، فإنه من الواضح أن المعركة السياسية في البلاد لن تتوقف إذا لم تلجأ البلاد إلى انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة وفق قانون انتخابي جديد، وهذا هو المطلوب الرئيسي من الحوار الوطني.

(اتحاد الشغل، واتحاد أرباب العمل)، فضلا وأساسا تكون مدعومة من الرئيس سعيد. لكن التعديل الوزاري في هذه اللحظة يظهر أن الهدف منه هو جعل الحكومة خارج أي تفاهات داخل جلسات الحوار الوطني، وأنها هي من ستؤول تنفيذ مخرجاته بدلا من "حكومة الحوار وطني"، وهو الأمر الذي لن يقبل به الرئيس سعيد واتحاد الشغل و"الحزب الثوري" في البرلمان، إذ لا معنى لحوار يكون مفرغا من اليات التنفيذية. وينظر المعارضون إلى حماس المشيشي للتعديل الوزاري، والتسريبات عن كونه سيكون تعديلا واسعا لإظهار أنه لا يستهدف وزراء الرئيس، بأنه مناورة من النهضة لجر خصومها إلى نقاش تفاصيل التعديل وانتقاد هذا الوزير أو ذاك، أو فرض تعديل في القائمة الوزارية، التي لم تعرض بعد وخرجت ضمن التسريبات.

ينظرون إلى هذا التعديل كمرحى للخزنة الحكومية أو محاولة لترتيب أمور الحكومة وتجديد الدماء داخلها بإحداث تغيير في الأسماء، ولكن ينظر إليه على أنه رئيس حكومة رهينة لسياسات وحسابات حركة النهضة، وأنه مقلما أطاحت هي بحكومة الفخفاخ، فسيتم إسقاط الحكومة التي تتخفى وراءها. وأيا كان شكل هذا التعديل فسيظهر في صورة استهداف الرئيس سعيد بالتخلي عن الوزراء المحسوبين عليه، أي أنه سيحسب في معركة لي الذراع بين حركة النهضة ورئيسها راشد الغنوشي، ورئيس الجمهورية، فضلا عن أنه يأتي ليقطع الطريق على مبادرة الحوار الوطني التي ي طرحها الاتحاد. ويفترض أن الحوار الوطني سيفضي إلى اتفاق حول قضايا كبرى (اقتصادية وسياسية) ويوكل للحكومة أمر تنفيذها. وحتى تنجح في ذلك لا بد أن تكون حكومة حوار وطني ومدعومة من الأحزاب والمنظمات الاجتماعية

الرئاسة واتحاد الشغل، في وضع قائمة للممنوعين من الحوار مثل انتقال الكرامة والحزب الدستوري الحر، وربما لاحقا حزب "قلب تونس". ولعل وضع الحكومة هو أوضح صورة لسياسة الهروب إلى الأمام، من خلال تقديم المصالح السياسية مختلف الفرقاء على المصلحة الوطنية القائمة على تجميع مختلف الإمكانيات لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة وتطويق مخلفاتها الاجتماعية. منذ 2011 تشكلت ثماني حكومات، أغلبها، وخاصة في السنوات الأخيرة، تتم الإطاحة بها دون أن تنفذ البرنامج الذي عرضته أمام البرلمان وصديق عليه. وإذا أخذنا تجارب الحكومات الثلاث الأخيرة بما في ذلك حكومة الحبيب الجملي التي لم يبرزها البرلمان، فإن الحكومات يتم تجريدها من أي فرص للعمل ووضعها تحت ضغط الخلافات بقطع النظر عن برنامجها والكفاءات التي تضمها والخطط التي تعرضها للخروج من الأزمة.

وتم تشكيل حكومة إلياس الفخفاخ، التي لم تستمر سوى سنة أشهر، تحت الإكراه، فهي أولا رفعت شعارا لها بمنع حزب "قلب تونس" صاحب الكتلة الثانية في البرلمان (قبل انشقاقها لاحقا) من المشاركة في الحكومة لإرضاء رئيس الجمهورية قيس سعيد، وجزء من الحزام الثوري الذي كان يساند ما اصطاح على تسميته بـ"حكومة الرئيس"، وكان الهدف منها الإحتماء بشرعية الرئيس سعيد وشعبه لفرض نفسها ومنع استهدافها إعلاميا وسياسيا، وخاصة من النقابات. لكن الحزام الثوري نفسه كان يعيش حالة من الانشقاق والعداء الصامت، ولم يرض وقت على تشكيلها حتى انفجر الخلاف بين حركة النهضة من جهة أولى، التي رفضت أن تشتغل تحت مظلة الرئيس وأن تعامل كحزب هامشي في التحالف الثوري، وبين حركة الشعب والتيار الديمقراطي من جهة ثانية اللذين كانا يعتقدان أن مظلة الرئيس ستحولهما إلى لاعب رئيسي ضامن لاستمرار الحكومة، وأن النهضة مجبرة على المسaire والسكوت. وانتهت هذه الحسابات إلى سقوط حكومة الفخفاخ، ولم تكن تهمة تضارب

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

عادت سياسة الهروب إلى الأمام التي تعتمدها الطبقة السياسية في تونس إلى الوضع الانتقالي الذي عاشته ما قبل انتخابات 2019، بدل بناء مؤسسات ثابتة قادرة على إدارة شؤون البلاد. لا يزال مجلس النواب (البرلمان) في حالة أزمة دائمة وتسيطر على جلساته الصراعات والحسابات الحزبية بدل بناء توافقات تمكن من تمرير قوانين للحد من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن استكمال بناء مؤسسات الانتقال الديمقراطي مثل المحكمة الدستورية، والخروج بمؤسسات أخرى من حالة المؤقت إلى الدائم مثل هيئة مراقبة الإنتاج السعي والبصري (الهايك).

وضاغت مؤسسة رئاسة الجمهورية من التورات السياسية القائمة في البلاد بدلا من لعب دور الإطفائي الذي يتولى تبريد الخلافات وجمع الفرقاء بمختلف مواقعهم ومواقفهم حول مائدة الحوار متلمحا هو الأمر بالنسبة إلى الحوار الوطني الذي دعا إليه الاتحاد العام التونسي للشغل. وبدل أن يبدأ هذا الحوار بوضع أجندة تقوم على إعطاء الأولوية للملف الاقتصادي والاجتماعي، بدأ القائمون عليه، بما في ذلك مؤسسة

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

عادت سياسة الهروب إلى الأمام التي تعتمدها الطبقة السياسية في تونس إلى الوضع الانتقالي الذي عاشته ما قبل انتخابات 2019، بدل بناء مؤسسات ثابتة قادرة على إدارة شؤون البلاد. لا يزال مجلس النواب (البرلمان) في حالة أزمة دائمة وتسيطر على جلساته الصراعات والحسابات الحزبية بدل بناء توافقات تمكن من تمرير قوانين للحد من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن استكمال بناء مؤسسات الانتقال الديمقراطي مثل المحكمة الدستورية، والخروج بمؤسسات أخرى من حالة المؤقت إلى الدائم مثل هيئة مراقبة الإنتاج السعي والبصري (الهايك).

التعديل الوزاري الهدف منه جعل الحكومة خارج أي تفاهات داخل جلسات الحوار الوطني، وهو ما لن يقبل به الرئيس سعيد واتحاد الشغل و"الحزب الثوري" في البرلمان، إذ لا معنى لحوار مفرغ من آلياته التنفيذية

وضاغت مؤسسة رئاسة الجمهورية من التورات السياسية القائمة في البلاد بدلا من لعب دور الإطفائي الذي يتولى تبريد الخلافات وجمع الفرقاء بمختلف مواقعهم ومواقفهم حول مائدة الحوار متلمحا هو الأمر بالنسبة إلى الحوار الوطني الذي دعا إليه الاتحاد العام التونسي للشغل. وبدل أن يبدأ هذا الحوار بوضع أجندة تقوم على إعطاء الأولوية للملف الاقتصادي والاجتماعي، بدأ القائمون عليه، بما في ذلك مؤسسة

عن لبنان وباسيل.. «ربما علينا أن نعلمهم كيف تدار بلاد دون..»

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة يعقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk

إسكاته ومن ممارسة الضغوط على القضاء واحقواء ما لا يزال خارجا عن إرادته. ولعل الأزمة الحكومية المتنامية تصرف الأنظار عن الاهتمام الكبير والمزمن على مختلف الصعد وبالأخص المعيشية والصحية في ظل تصاعد وتيرة تفشي وباء كوفيد - 19 وتوقع انهيار القطاع الصحي أمام هذه الجائحة، التي فتحت لها أبواب البلاد على مصراعيها من قبل حكومة تصريف الأعمال في فترة أعياد الميلاد ورأس السنة ما رفع معدل الإصابات اليومية من أقل من ألفين يوميا إلى ما يقارب الستة آلاف حالة يوميا.

هذا الاستهتار بحياة الناس من قبل القوى المسيطرة لم يتوقف عند هذا الحد، بل وصل إلى مستوى منع تركيب مستشفيات ميدانيين تبرعت بهما إحدى الحكومات العربية، لأسباب منطوية وحزبية في إطار صراع النفوذ بين طرفي الفئائي الشيعي أمل وحزب الله في وقت لا يجد المرضى سريرا في مستشفى.

أما غاية الوقاحة والاحتقار للمواطن فقد تجلت في ما سُرّب من أخبار عن شراء اللقاحات. حيث تبين أن ما سيصل من لقاحات فايزر إلى لبنان لا يزيد عن ستين ألف لقاح يلي حاجة ثلاثين ألف شخص، بحيث يقتصر المستفيدون من هذا اللقاح على الرؤساء والوزراء والنواب وكبار الموظفين والضباط والزعامات السياسية والمحاسب.

ومن المعروف أنه في سائر البلدان تكون الأولوية في تلقي اللقاحات لعناصر الطواقم الطبية والاستشفائية والإسعاف وكبار السن والعاملين في مجالات حيوية لا ينبغي لها أن تتوقف. بينما هنا في لبنان حيث لا حكومة ولا مسؤولين بل عصابات مافيوية يحميها حزب الله بسلاحه خارج كل القوانين وفوق الدستور، تكون الأولوية لقادة هذه العصابات في الخدمة الصحية وفي اللقاحات؛

واضح أن الجميع يكذب! فهم يجيدون إدارة البلاد بالكذب ومن خارج الدستور والقوانين متحللين من أي شكل من أشكال المراقبة، إنهم بالفعل قوى تسلط ولا يمثلون في أي حال مؤسسات سلطة

محاولاته استعادة زمام الأمور على مستوى القاعدة الشيعية من جهة وعلى مستوى التحقيقات في تفجير المرفأ وسواها من القضايا التي تمسه مباشرة أو غير مباشرة، وما يرتب عليه ذلك من مواجهة الإعلام ومحاوله

الاشتغال بالمنوعات وتهريب كميات ضخمة من المواد المخدرة إلى إيطاليا ومصر وسواهما. وهو يستغل مرور الوقت والأزمة المعيشية في الترويج للمؤسسات التي تخضع للقانون العام، هذه المؤسسات التي تقدم خدماتها المعفية من الضرائب ويعيدا عن مراقبة أجهزة الدولة وبالتالي تسهم في الترويج لحزب الله وفي استعادته لجزء من شعبيته.

لقد تبين خلال الأسبوع المنقضي أن سعد الحريري لن يتمكن من تشكيل حكومته الموعودة إلا بالرضوخ لباقى قوى التحالف المسيطر، عمليا وتحديدا حزب الله وحركة أمل والتيار العوني بقيادة جبران باسيل. وهذا يعني أن لا حكومة في المدى المنظور كون حزب الله يترشح لاستمرار الحكومة المستقبلية في تصريف الأعمال لأطول فترة زمنية ممكنة، إذ يحتاج لمزيد من الوقت في

في أي حال مؤسسات سلطة أو سلط مسؤولة.

يرهنون البلاد كورقة في يد الولي الفقيه لبلادتها مع الإدارة الأميركية الجديدة في وقت يبرز فيه المواطنون تحت تهديد الفقر والجوع والوباء، وتبقى أولوياتهم تآبيد سيطرتهم ولو على أنقاض البلد.

إن عدم تشكيل حكومة، أي حكومة، يؤمن أيضا الهيئة السياسية المناسبة لحزب الله للملمة وضعه ولتجاوز ما ذكره الذي تفاقم بعد انتفاضة 17 أكتوبر 2019. وأكد الانحسار الكبير في شعبيته وتقلص قواعده الاجتماعية، ما دفع حسن نصرالله في خطابه الأخير إلى مهاجمة وسائل الإعلام والإعلاميين ومنصات التواصل الاجتماعي والناشطين فيها وتهديدهم بعد أن أسهموا بفضح جرائمه وسلوكيات كوارده وأتباعه ونشاطاته غير المشروعة، خصوصا في مجال

عديدي نصر
كاتب لبناني

من لا يتذكر القول المأثور الذي نطق به جبران باسيل وزير الخارجية اللبناني الأسبق ومتعدد الصفات، لفضائية سي.أن.أن ذات مقابلة متحدثا عن لندن وواشنطن، حين قال متوجعا "ربما علينا أن نعلمهم كيف تدار بلاد دون موازنة" نعم، لقد أدار ائتلاف قوى المناهية لبنان دون موازنة لأكثر من 12 سنة، ودون قطع حساب لأكثر من 15 سنة! كما حكم هذا الائتلاف المافيوي البلاد دون رئيس لسنوات وبلا حكومة أو انتخابات نيابية لسنوات وسنوات أيضا.

وها هو جبران باسيل نفسه يلاقي حسن نصرالله زعيم حزب الله في عرقله بل منع تشكيل حكومة جديدة للبنان باختلاق الأعداء واللعب على منطوق الدستور وتسويق الاتهامات التي شاركه فيها، بل زايد عليه فيها رئيس البلاد في فيديو مسرب له يدعي أن رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري يكذب حين يصرح أنه قدم له تشكيل حكومة لرئيسها، في حين ادعى باسيل (صهره ورئيس تياره السياسي ورئيس كتلةه النيابية) أن الحريري كان في كل مرة (من الأربعة عشر لقاء التي أجراها مع رئيس الجمهورية) يتقدم بصيغة مختلفة للتشكيلة الحكومية.

وقد ضجت مواقع التواصل الاجتماعي بتفريعات سابقة لرئيس الجمهورية صرح فيها أنه استلم من الحريري تشكيل حكومة من ثمانية عشر وزيرا، مرفقة بالفيديو الأخير الذي يتهم فيه عون الحريري بالكذب. واضح أن الجميع يكذب! فهم يجيدون إدارة البلاد بالكذب ومن خارج المؤسسات ومن خارج الدستور والقوانين، وبالتالي متحللين من أي شكل من أشكال المراقبة والمحاسبة. إنهم بالفعل قوى تسلط ولا يمثلون

